

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1997/L.7
18 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

الدورة الخامسة

٨ - ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧

البند ٤ من جدول الأعمال

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة

لفرض إجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول

أعمال القرن ٢١

جلسات حوار مع المجموعة الرئيسية

تقرير موجز عن جلسة الحوار مع المنظمات غير الحكومية

(١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٧)

السيد تشيسلاف فيسكوفسكي (بولندا)، نائب رئيس لجنة التنمية المستدامة

الرئيس:

السيد روبرتو بيسيو، معهد العالم الثالث

الوسيط:

مقدمو البيانات: قدم ممثلو المنظمات التالية عروضاً: المركز الدولي للاتصال البيئي؛ واتحاد صغار فلاحي

شاطئ المحيط الهادئ (كوستاريكا)؛ واتحاد الرياضيات النيجيري؛ والمنظمة الدولية لأصدقاء

الأرض؛ ومنتدى الربط الشبكي للعدالة البيئية (جنوب أفريقيا)؛ وشبكة العالم الثالث؛

وشبكة أمريكا اللاتينية للغابات؛ والمنظمة الدولية للمستهلكين.

البيانات

اضطلعت المنظمات غير الحكومية خلال الأعوام الخمسة التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر ريو بدور

متزايد الأهمية فيما بذل من جهود لدفع عجلة التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وسلطت المنظمات

غير الحكومية الأضواء في جلسة الحوار التي عقدتها على أنشطتها السابقة وبحث مسألة تنفيذ جدول

أعمال القرن ٢١ على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية، وحددت للجنة التنمية المستدامة ما ستقوم به من إجراءات في السنوات الخمس المقبلة.

الأنشطة:

قدمت جلسة الحوار عينة من أنشطة المنظمات غير الحكومية. وهي تتضمن ما أجري من بحوث بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ودراسات عن مؤشرات التنمية المستدامة وتنظيم جماعات شعبية جديدة. وعلى سبيل المثال:

- قيمت دراسة قام بها المركز الدولي للارتباط البيئي ما اتخذ من إجراءات شعبية بشأن جدول أعمال القرن ٢١ وقدمت توصيات للمستقبل. ويكشف التقرير النهائي المعنون "تصورات القواعد الشعبية بشأن جدول أعمال القرن ٢١" أن الحكومات تعالج المظاهر السطحية للممارسات غير المستدامة بدلا من أن تعالج أسبابها الجوهرية. كما أن التنفيذ على الصعيد المحلي لا يسير بما ينبغي له من سرعة.
- أجرت منظمة أصدقاء الأرض دراسة عن مؤشرات التنمية المستدامة.
- قامت المنظمات غير الحكومية في كوستاريكا بتحسين الحوار مع المسؤولين الحكوميين.
- أنشأت النساء الأفريقيات شبكات للنساء الريفيات والشعبيات.
- قامت النساء في النيجر بوضع استراتيجية من أجل الحصول على ائتمانات للمرأة.
- تعمل المنظمات غير الحكومية في جنوب افريقيا للدفاع عن قضايا العدالة البيئية ووضع سياسات بيئية لخدمة الاستدامة.

العقبات

تشمل العقبات التي تعرقل نجاح ما تقوم به المنظمات غير الحكومية في إطار جدول أعمال القرن ٢١ الأنماط المتأصلة للإنتاج والاستهلاك، وانعدام الوصول إلى صنع القرار، وتحرير التجارة وتراخي الإرادة السياسية فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال:

- غالبا ما تفتقر الحكومات للاهتمام فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.
- غالبا ما تستبعد المنظمات غير الحكومية من العملية الحكومية لصنع القرار، وخصوصا في البلدان التي تتسم فيها العمليات الحكومية بانعدام المرونة والانغلاق.

- غالبا ما يصعب إقناع صانعي القرار بتنفيذ مبادرات تم وضعها على الصعيد المجتمعي.
- غالبا ما تبدي المصالح التجارية والاقتصادية ممانعة للاضطلاع بدور في قضايا التنمية المستدامة.
- يعرقل الإجحاف على الصعيد المحلي والوطنية والعالمية كثيرا من الجهود التي تبذل في مجال التنمية المستدامة.
- انعدام الإرادة السياسية في المسائل الحرجية.
- التعليم هو أحد المكونات الهامة للتنمية المستدامة بيد أنه مكون مهم.
- أدى إلغاء القوانين التنظيمية والعولمة إلى زيادة نفوذ الشركات عبر الوطنية واطراد الفوارق بين الأغنياء والفقراء.
- انعدام الموارد عامل مقيد هام بالنسبة للمنظمات غير الحكومية.

الأولويات

- حددت المنظمات غير الحكومية الخطوط العامة لطائفة من الأولويات تشمل الكفاية الإيكولوجية والعلاقات بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، والتعليم البيئي والتجارة. وعلى سبيل المثال:
- ينبغي للكفاية الإيكولوجية أن تحل محل مفهوم الكفاءة الإيكولوجية إذا أراد المجتمع أن يصير قابلا للاستدامة بالفعل.
 - لا بد من إيجاد آليات أفضل للتعاون بين المنظمات غير الحكومية والحكومات على الصعيدين المحلي والوطني.
 - ينبغي وضع آليات أفضل لنقل الخبرات المحلية إلى الصعيد العالمي وتعزيز التعلم.
 - ينبغي أن يجري بناء القدرات في القطاع الحكومي وفي قطاع المنظمات غير الحكومية.
 - ينبغي أن يقوم التعليم والتوعية بدور أكبر فيما يبذل من جهود في مجال التنمية المستدامة.

- ينبغي للحكومات أن تضي بما التزمت به بشأن اقتسام التكنولوجيا ونقلها.
- ينبغي تعزيز تعاون المنظمات غير الحكومية مع الحكومات على الصعد المحلية والوطنية والدولية.
- لا بد من تغيير أنماط الانتاج والاستهلاك.
- للتجارة تأثيرات هامة على البيئة والتنمية وينبغي أن توضع في مقدمة ما يبذل من جهود لتشجيع التنمية المستدامة.
- ينبغي معالجة مساءلة الشركات بصراحة وينبغي كفالة اهتمامها بالمسؤوليات الاجتماعية والبيئية.

الحوار

أدلى ممثلو البلدان التالية ببيانات خلال جلسة الحوار: استراليا والسويد والصين والفلبين وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وأدلت المنظمات غير الحكومية التالية ببيانات: Q2000 السويدية، فريق المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالمرأة والصحة والبيئة، ومحفل المنظمات غير الحكومية العامل المعني بالتعليم، والمجلس الوطني الكوستاريكي للمنظمات غير الحكومية، واتحاد الشعوب الشمالية من أجل البيئة والتنمية. وأدلت منظمات غير حكومية من الاتحاد الروسي وبوليفيا وموريشيوس ببيانات أيضا، كما أدلى ممثل اللجنة الأوروبية ببيان.

ووصف عدة ممثلين حكوميين مبادرات محلية اتخذت في بلادهم. ولاحظ أحد الممثلين الحكوميين ما تقوم به البلديات المحلية من دور هام عن طريق رصد وتفتيش وإنفاذ المعايير البيئية وكفالة التقيد بها (اليابان). ونوّه آخرون إلى النتائج الإيجابية التي تمخضت عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في بلدانهم (السويد والصين والفلبين). ولاحظ ممثل لمنظمة حكومية ازدياد التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والحكومة في إطار جدول أعمال القرن ٢١ (منظمة غير حكومية من بوليفيا). ونوهت ممثلة أخرى لمنظمة غير حكومية إلى المشاكل الكامنة في معالجة مسائل الطاقة والنقل في بلدها (منظمة غير حكومية من السويد). ولاحظ ممثل آخر انعدام مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع القرارات المتعلقة بالسياسة العامة (منظمة غير حكومية من الاتحاد الروسي).

واقترحت ممثلة إحدى الحكومات أن تعتمد لجنة التنمية المستدامة إجراء معمولاً به بموجب اتفاقية حقوق الطفل، فأثار اقتراحها عدة تعليقات من ممثلين آخرين (استراليا). وقالت إنه ينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تعد من أجل هذه الاتفاقية تقارير قطرية مع مطالبة الحكومات بالرد عليها. ورد مشاركون من

منظمة غير حكومية ردا إيجابيا على الاقتراح ولكنه أشار إلى القيود المالية التي تواجه المنظمات غير الحكومية. واقترح ممثل آخر لإحدى الحكومات أن تتعاون المنظمات غير الحكومية والحكومات في إعداد التقارير على غرار ما يجري في بلده (الفلبين).

ولاحظ ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية عدم إرسال الحكومات لتقارير إلى لجنة التنمية المستدامة واستفسر عما تتبعه البلدان من إجراءات عند إرسال تقارير إلى ما لديها من فئات مستهدفة في الوطن (منظمة أصدقاء الأرض). ووصف بعض ممثلي الحكومات ما يتبعونه من إجراءات عند الإبلاغ.

وذكروا أن عمليات الإبلاغ تنطوي على عدد كبير من أصحاب المصالح، والاجتماعات، ومواقع "وب" على شبكة "انترنت" ووسائل الإعلام (استراليا والسويد وفنلندا وكندا والنرويج والولايات المتحدة).

ولاحظ ممثل لمنظمة غير حكومية ضرورة زيادة التركيز على التعليم فيما يتعلق بمسائل الاستدامة وأشار إلى انعدام مشاركة المعلمين (محفل التعليم). ولاحظت ممثلة أخرى أهمية الدور التثقيفي الذي تقوم به وثائق الأمم المتحدة في بلدها (منظمة غير حكومية من الاتحاد الروسي).

وحدث أحد الممثلين على استعمال إحصاءات على غرار تلك الإحصاءات التي قدمتها المنظمة الدولية لأصدقاء الأرض من أجل إقناع الذين لم يقتنعوا بعد بتناول أولويات التنمية المستدامة (اللجنة الأوروبية). واقترح آخر أن تنشر على نطاق واسع نتائج الدراسة التي قام بها المركز الدولي للاتصال البيئي (منظمة غير حكومية من موريشيوس).

التحديات التي تواجه لجنة التنمية المستدامة والتوصيات المقدمة إليها

قدمت المنظمات غير الحكومية عدة توصيات إلى لجنة التنمية المستدامة. وتتناول هذه التوصيات زيادة الحوار بين المنظمات غير الحكومية والحكومات، ومساءلة الشركات، ومسائل التجارة واتخاذ إجراءات بشأن مشاكل الغابات. وطلبت المنظمات غير الحكومية إلى لجنة التنمية المستدامة ما يلي بشكل خاص:

- تشجيع الحوار على الصعد المحلية والوطنية والدولية.
- الدمج بين التجارة والبيئة، والتجارة والتنمية، وإدماج التجارة والبيئة والتنمية في شتى أجزاء مبادرات جدول أعمال القرن ٢١ وفيما ستقوم به اللجنة من أعمال في المستقبل.
- إنشاء لجنة فرعية أو فريق للتجارة والتنمية المستدامة.

- البدء بحوار مع منظمة التجارة العالمية ولجنتها المعنية بالتجارة والبيئة.
- البدء بجولة جديدة من الاتفاقات السلعية.
- تيسير استعراض ما تعلق بالتنمية المستدامة والإنصاف في اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- البدء باستعراض الاتفاق الزراعي لمنظمة التجارة العالمية.
- تناول مسألة حقوق الملكية الأدبية والتنمية المستدامة.
- تحري ما لتحرير التجارة من تأثيرات على التنمية المستدامة.
- حث الدورة الاستثنائية للجمعية العامة على اتخاذ قرار تشجع فيه الدول والمنظمات على تنفيذ الأنشطة المقترحة خلال الدورة الرابعة للفريق الحكومي الدولي المعني بالأحراج.
- إنشاء لجنة فرعية معنية بمساءلة الشركات.

- - - - -